

شريكان أم متنافسان؟

مستقبل الثنائي الإيراني الروسي في الشرق الأوسط

دراسة مترجمة من قبل مركز إدراك للدراسات والاستشارات
صادرة عن مركز برنت سكوكروفت لدراسات الأمن الدولي

إعداد: جون إدوارد هيريسست

مركز إدراك للدراسات والاستشارات

تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠١٧

إدراك RAK

FOR STUDIES & CONSULTATIONS • للدراسات والاستشارات

المحتوى

٣	ملخص موجز
٣	مقدمة:
٤	صعود موسكو وفارس قويتين
٥	بلاد فارس والسوفييت
٦	الثورة الإيرانية
٨	روسيا وإيران في فترة ما بعد الاتحاد السوفييتي
١٠	الدور الأمريكي
١٢	أولوية العلاقة الثنائية بالنسبة لموسكو وطهران
١٣	أهمية السياسة الداخلية في إيران
١٥	أهمية السياسة الداخلية في روسيا
١٧	البرنامج النووي الإيراني
١٨	روسيا تبذل جهوداً لتخفيف الأزمة
٢٠	موسكو تعلق بيع أس-٣٠٠
٢٢	سوريا
٢٥	مسار العلاقات الروسية الإيرانية

ملخص موجز

التصدي: إن فضح إيران والتصدي لها هو مشروع لمبادرة السلام والأمن في الشرق الأوسط. هذه السلسلة من التقارير تتفحص الدوافع والأهداف والعراقيل المحيطة بمساعي إيران لتقويض السياسات الأمريكية في الشرق الأوسط؛ وإعادة تشكيل النظام في الشرق الأوسط بحسب رغبتها. وبالاعتماد على أدلة علمية دقيقة وتحليل الخبراء يقدم هذا العمل توصيات إستراتيجية وسياسية للتصدي للخطر المتعاظم الذي تمثله إيران على استقرار الشرق الأوسط.

مقدمة:

تمتد العلاقات الروسية الفارسية إلى تاريخ طويل، إذ تعود إلى زمن التجار والغزاة من شعب الفايكنج الذين سيطروا على طرق التجارة بين الشمال والجنوب، من بحر البلطيق وصولاً إلى البحر الأسود وبحر قزوين، وعلى امتداد نهري دنيبر وال فولغا. ويصل نهر دنيبر والبحر الأسود إلى القسطنطينية التي كانت عاصمة الإمبراطورية البيزنطية، في حين يمتد نهر الفولغا وبحر قزوين نحو الخلافة العباسية التي كان مركزها بغداد. وقد اختلط شعب الفايكنج مع العرق السلافي المحلي في شرقي أوروبا، على ضفاف بحيرة لادوغا أولاً ثم في كييف، وأصبح هذا الخليط يسمى الشعب الروسي.

أبحر الروس في البحر الأسود وبحر قزوين واشتغلوا بالتجارة في السواحل الجنوبية والشرقية للأخير خلال القرنين التاسع والعاشر، أي في الأراضي التي تسمى اليوم داغستان، وأذربيجان، وإيران. وكان هؤلاء يبيعون الفرو، والعبيد، والعسل، كما قاموا بشن غارات مسلحة خلال بعض الفترات مكنتهم من السيطرة على مساحات إضافية وتركيز معاقل لهم.

^١ جون هيرست: مدير مركز "دينو باتريسيو أوراسيا" في "المجلس الأطلسي"

^٢ المصدر: http://www.atlanticcouncil.org/images/Partners_or_Competitors_web_112.pdf

كانت بعض هذه الغارات مؤثرة وضخمة، إذ إن إحداها في سنة ٩١٣ ميلادي استهدفت جرجان وطبرستان على السواحل الجنوبية والجنوبية الشرقية لبحر قزوين، واستخدمت فيها ٥٠٠ سفينة. وفي سنة ٩٤٣ ميلادي تم شن هجوم آخر على الساحل الغربي لبحر قزوين، والسيطرة على مدينة بردعة، التي تسمى اليوم أذربيجان.

من المهم أن نفهم أنه بينما كان الفرس يعيشون على امتداد الساحل الجنوبي لبحر قزوين، كانت الخلافة في بغداد بيد الحكام العرب، على الرغم من وجود قدر من النفوذ الفارسي الذي تعاضم مع مرور الوقت. ومع ذلك يخبرنا هذا الاحتكاك بين الروس والخلافة في بغداد بالكثير عن الواقع الجيوسياسي الذي لا يزال قائماً إلى حد اليوم.

صعود موسكو وفارس قويتين

مرت العلاقات الروسية الفارسية بعدد من المراحل عبر التاريخ، فقد ظهرت الإمبراطوريتان الروسية والصفوية في ظروف عالمية اتسمت بتراجع الإمبراطورية المنغولية خلال القرن الخامس عشر. وعندما قام إيفان الرابع (المعروف باسم إيفان الرهيب) بغزو خانيات قازان وأستراخان في النصف الثاني من القرن السادس عشر، أصبح هناك احتكاك مباشر بين الإمبراطورية الفارسية ودوقية موسكو الكبرى. ومن خلال تقدم الروس أكثر نحو الجنوب من مدينة أستراخان، بات القوزاق الروس في اتصال مباشر مع الفرس في القوقاز، وهو ما أدى لاندلاع الحرب الفارسية الروسية الأولى سنة ١٦٣٠.

في أواخر القرن الثامن عشر، كانت الإمبراطورية الروسية المنتعشة تحاول التوسع على حساب الإمبراطورية العثمانية الضعيفة، في اتجاه الجنوب الغربي، وعلى حساب الفرس في الجنوب. وأدى هذا، على امتداد قرن من الزمن، لسلسلة من الحروب الناجحة بالنسبة للعاصمة سانت بطرسبرغ ضد العثمانيين والفرس، وهو ما مكّهم من السيطرة على شبه جزيرة القرم، وداغستان، وجورجيا، وأذربيجان، وأرمينيا والقوقاز.

شكل تقدم موسكو على حساب الفرس مصدر قلق بالنسبة للمملكة المتحدة، التي كانت تدرك أن هذه التحركات تعني الاقتراب من جوهرة التاج الاستعماري البريطاني، وهي الهند. وبنهاية القرن التاسع عشر، باتت روسيا تسيطر على طهران وتبريز وبعض المدن الأخرى الرئيسية في الشمال، في حين كان البريطانيون يسيطرون على الجنوب.

ومن خلال الاتفاقية الروسية البريطانية الموقعة سنة ١٩٠٧، والتي أنهت المنافسة الشديدة بينهما ومهدت الطريق لتحالف إنجليزي فرنسي روسي خلال الحرب العالمية الأولى، تم تثبيت مواقع كل طرف في بلاد فارس بشكل رسمي، وذلك عبر فرض منطقة محايدة في وسط البلاد للفصل بين الجانبين. ولكن أدى احتلال موسكو للمدن الفارسية الرئيسية إلى تغذية مشاعر العداة الشعبي ضدها.

بلاد فارس والسوفييت

خلال سنة ١٩٢١، وبعد الانتصار في الحرب الأهلية، كان القادة البلشفيون في روسيا قلقين بشكل أساسي من حالة العزلة الدولية؛ لذلك تخلوا عن الكثير من خطابهم الثوري أثناء تعاملهم مع العالم الخارجي، وسعوا نحو علاقات أفضل كلما أمكن ذلك، وكانت البداية مع جيرانهم. ولتحقيق هذا الغرض وقّعوا اتفاقات صداقة مع أفغانستان وتركيا وإيران. وقد رحبت طهران بالاتفاقية واعتبرتها استراحة بعد قرن ونصف القرن من الضغوط الروسية عليها. لم تدم هذه الاستراحة طويلاً، فخلال الحرب العالمية الثانية كانت إيران دولة محايدة تحت حكم رضا شاه، الذي وضعته المملكة المتحدة في السلطة خلال عشرينيات القرن الماضي، لتغدو إيران بذلك دولة صديقة لدول المحور. ومن أجل تأمين وصول الإمدادات للحلفاء عبر إيران والاتحاد السوفييتي، احتل السوفييت شمالي البلاد واحتل البريطانيون جنوبها سنة ١٩٤١، وتمت تنحية رضا شاه ووضع ابنه محمد رضا شاه مكانه.

في المقابل، لم تنته الطموحات الإمبريالية لموسكو في إيران مع الحرب، حيث حاول السوفييت هندسة ظهور جمهورية شعب أذربيجان، وجمهورية مهاباد للأكراد. ولم يسحب السوفييت قواتهم من إيران إلا في ربيع سنة ١٩٤٦، بعد أن طرحت طهران هذه القضية أمام الأمم المتحدة وحظيت بدعم أمريكي قوي، حتى إن الرئيس ترومان اعتقد في بعض مراحل هذه الأزمة أن الأمر سيتطور نحو مواجهة عسكرية.^٢

^٢ هيربرت فايس، من الثقة إلى الخوف، انطلاق الحرب الباردة، ١٩٤٥-١٩٥٠ (نيويورك: و، و نورتون، ١٩٧٠)، ٨١-٨٧.

انضمت إيران، سنة ١٩٥٥، إلى اتفاقية بغداد، وهي منظمة كانت تهدف لمقاومة المخططات السوفياتية، وكانت تضم الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة والعراق وتركيا وباكستان،^٤ إلا أن العراق غادر هذه المنظمة سنة ١٩٥٩ بعد سقوط النظام الملكي، وتغير اسم المنظمة من حلف بغداد إلى "سنتو" (منظمة الاتفاقية المركزية). وبينما كانت أهمية هذه المنظمة في تراجع، أظهرت المشاركة الإيرانية فيها توجهاتها القريبة من الغرب في ذلك الوقت. وعندما قررت المملكة المتحدة، لأسباب متعلقة بالميزانية، سحب قواتها البحرية من شرق قناة السويس سنة ١٩٧٠، باتت الولايات المتحدة تنظر إلى إيران على أنها شريك إقليمي من أجل توفير الأمن في الخليج العربي.

الثورة الإيرانية

سنة ١٩٧٩ تمكن آية الله الخميني من إسقاط حكم الشاه خلال الثورة الإيرانية، واستبدال الحكم الملكي بنظام حكم ديني. وبالنظر إلى التقارب الكبير بين الشاه والولايات المتحدة سابقاً، كانت مشاعر العداء نحو الولايات المتحدة الأمريكية طاغية على أجواء الثورة. وقد كان ذلك جلياً من خلال أزمة اقتحام السفارة الأمريكية في تشرين الثاني/نوفمبر من سنة ١٩٧٩ واحتجاز أغلب موظفي السفارة كرهائن، وهي أزمة امتدت إلى حدود وصول رونالد ريغان للرئاسة في كانون الثاني/يناير سنة ١٩٨١.

شكلت الثورة الإيرانية صدمة في منطقة الشرق الأوسط؛ فمنذ نهاية الحرب العالمية الثانية كان التغيير في العالم العربي والشرق الأوسط عموماً تقوده القوى العلمانية. وبينما كان يطغى على المنطقة الطابع الإسلامي وازدهار الأنظمة الملكية في الخليج، نجح الاشتراكيون واليساريون العرب في إسقاط الأنظمة الملكية في ليبيا ومصر والعراق، وكانوا يشكلون تهديداً مستمراً للحكم الهاشمي في الأردن. وقد تمثلت القيادات الرئيسية في المنطقة في الرئيس المصري جمال عبد الناصر،

^٤ بينما كانت إيران تشعر بالرضا حيال الدعم الغربي لها في تعاملها مع الاعتداءات السوفياتية في الشمال، كانت هناك أيضاً توترات بين طهران ولندن عندما تم انتخاب الزعيم القومي محمد مصدق كرئيس للوزراء سنة ١٩٥١. وقد أدى قراره بتأميم قطاع النفط الإيراني على حساب المصالح الاقتصادية البريطانية إلى اندلاع أزمة بين الطرفين، انتهت في النهاية بتنفيذ انقلاب تقف وراءه المخابرات البريطانية والأمريكية، وتعرف هذه العملية باسم عملية أجاكس، التي أطاحت بمصدق سنة ١٩٥٣. وإثر ذلك تم حظر حزب توده الإيراني الشيوعي، الذي تأسس بدعم سوفياتي سنة ١٩٤١ وكان متحالفاً مع مصدق.

والبعثيون في العراق وسوريا، إلا أن انتصار الخميني غير كل ذلك، حيث أدى إلى إعادة إحياء النشاط السياسي الإسلامي من قبل قوى إسلامية كما يتجلى في غرار حزب الله في لبنان وحماس في الأراضي المحتلة.

مثل الغزو السوفييتي الثاني لأفغانستان، في شهر كانون الأول/ديسمبر، الحدث التالي الذي هز الشرق الأوسط خلال سنة ١٩٧٩، حيث تدخلت موسكو من أجل تأمين استمرار النظام الشيوعي الذي كان يتعرض لضغوط كبيرة بعد سنة من الحكم.

لقد أثر كلا الحدثين على العلاقات الروسية الإيرانية. وبالنظر للموقف الإيراني الثوري الذي كان معادياً جداً للولايات المتحدة الأمريكية، حيث كان الخميني يصفها بأنها "الشیطان الأكبر"، كانت موسكو في البداية تأمل في تحقيق انفتاح بين الجانبين، إلا أن العوامل الإيديولوجية والجيوسياسية حالت دون ذلك.^٥

وقد مثلت ثورة الخميني في جزء منها ردة فعل دينية على العلمانية التي كانت بصدد الانتشار في الشرق الأوسط. لذلك مثل الاتحاد السوفييتي، الذي يمثل دولة شيوعية تسعى لنشر الإلحاد، تناقضاً مع الحكم الديني في إيران، وكان الخميني يصفه بأنه "الشیطان الأصغر".

كما ساهمت الحسابات الجيوسياسية في تعميق الخلافات الإيديولوجية، وكان أولها يتمثل في الغزو السوفييتي لأفغانستان. وإلى جانب إرساء نظام شيوعي في بلد إسلامي حد النخاع، أدت هذه الخطوة إلى تركيز القوات السوفييتية على الحدود الشرقية لإيران.

وكان هناك تعقيد جيوسياسي آخر يتمثل في العلاقات القوية بين موسكو والعراق. حيث طور الاتحاد السوفييتي، منذ إسقاط النظام الملكي في بغداد سنة ١٩٥٨، تقارباً وثيقاً مع العراق، توج بتوقيع اتفاقية الصداقة والتعاون سنة ١٩٧٢ مع الرئيس السابق صدام حسين، الذي كان قد طرد الخميني في بداية السبعينات. كما كانت موسكو من أكبر مزودي العراق بالسلح.^٦

^٥ مارك كاتز، "العلاقات الروسية الإيرانية في حقبة بوتين"، ديموكرا تيزاتسيا، ٢٠٠٢، ٩.

^٦ كاتز: العلاقات الروسية الإيرانية في حقبة بوتين، ٧٠.

وفي ظل حالة الاضطراب التي كانت تشهدها طهران أثناء تركيز أسس حكم آية الله الخميني، قرر صدام حسين استغلال الفرصة وغزو إيران في أيلول/سبتمبر سنة ١٩٨٠. وقد توجه مباشرة نحو إقليم خوزستان في جنوبي غربي البلاد، الذي يضم غالبية من السكان العرب، وتمكن من تحقيق بعض الانتصارات السريعة. ولكن مكنت هذه الخطوة نظام الحكم الديني الفتي في إيران من كسب الدعم الشعبي وتحقيق الوحدة ضد العدو الخارجي.

وبالنسبة لموسكو، كان هذا الغزو مفاجأة غير سارة. وفي محاولة فاشلة لكسب ود طهران، قرر الكرملين اعتماد سياسة الحياد ورفض تزويد أي من الطرفين بالأسلحة، إلا أن هذا الموقف اعتبر سلبياً بالنظر إلى أن بقية دول التحالف المشاركة في حلف وارسو واصلت إرسال الأسلحة للعراق.

بحلول سنة ١٩٨٢ كانت طهران قد أوقفت التقدم العراقي وبدأت في عكس الهجوم. وبداية من هذه النقطة شرعت موسكو في توفير الدعم العسكري للعراق بشكل علني.

انتهت الحرب أخيراً بعقد اتفاق لوقف إطلاق النار سنة ١٩٨٨، بعد أن استخدم صدام حسين الأسلحة الكيميائية ضد القوات الإيرانية. وقد مكنت نهاية المعارك من إزاحة أحد أبرز العقبات أمام تحسين العلاقات السوفيتية الإيرانية، في حين أدى انسحاب قوات السوفييت من أفغانستان في أيار/مايو سنة ١٩٨٩ إلى إزالة عقبة أخرى.

في حزيران/يونيو سنة ١٩٨٩، بدأ تحسن العلاقات بين الطرفين واضحاً من خلال زيارة الرئيس رفسنجاني إلى موسكو، حيث وقّع الطرفان عقداً لتزويد إيران بمقاتلات روسية متطورة من طراز ميغ-٢٩، وقاذفات من طراز سوخوي-٢٤.

روسيا وإيران في فترة ما بعد الاتحاد السوفيتي

نتج عن انهيار الاتحاد السوفيتي في كانون الأول/ديسمبر سنة ١٩٩١، وظهور ١٥ دولة مستقلة، انطلاقاً من مرحلة جديدة في تاريخ العلاقات بين إيران وروسيا. فبانتهاء الكتلة السوفيتية والإيديولوجية الشيوعية، انتهت الفترة التي كانت فيها روسيا

^٧ روبرت فريدمان، "العلاقات الروسية الإيرانية خلال التسعينات"، مجلة الشرق الأوسط للشؤون الدولية.

دولة تنشر الإلحاد، ما أزال العائق الإيديولوجي الذي كان يحول دون تحسن العلاقات بين البلدين. والأكثر أهمية هو أن الظهور المفاجئ لدول جديدة مستقلة طرح مسائل جديدة في العلاقة بين طهران وموسكو.^٨

كانت إيران وروسيا تتشاطران نظرة الريبة والشك تجاه الأطماع الغربية في الاستفادة من الموارد الطاقية في أذربيجان ودول آسيا الوسطى، وخاصة نقل النفط عبر خط أنابيب باكو-تيليسي-جيهان، الذي يعبر إيران وروسيا.

كما أدت هذه المصالح المتداخلة إلى تبنيهما مواقف مشتركة فيما يخص القضية الجديدة التي خلفها انهيار الاتحاد السوفييتي: وهي ترسيم الحدود في بحر قزوين. وقد كان نظام استغلال هذا البحر مقررًا من قبل إيران وروسيا السوفييتية ثم لاحقاً الاتحاد السوفييتي، من خلال اتفاقيتين عقدت الأولى سنة ١٩٢٠ والثانية سنة ١٩٤١.

مع تراجع الاتحاد السوفييتي، تغيرت موازين القوى وعضواً عن سيطرة دولتين باتت هناك خمس قوى مطلة على بحر قزوين، بعد أن دخلت أيضاً أذربيجان، وكازاخستان، وتركمانستان في هذه اللعبة. ولأن إيران لم تكن تملك غير مساحة محدودة مطلة على بحر قزوين، فإنها اقترحت تعيين الحدود بمبدأ المساواة؛ أي أن تأخذ كل دولة ٢٠ بالمئة من هذا البحر. كما أرادت إيران أن يتم اقتسام الثروات الطاقية الموجودة في أعماق بحر قزوين بالتساوي. ويهدف فرض هذا الحل، كانت طهران تعارض جهود كازاخستان وأذربيجان للتنقيب عن النفط والغاز في مياه بحر قزوين.

في بداية تسعينيات القرن الماضي تبنت موسكو موقفاً مماثلاً، ولكن مع نهاية ذلك العقد، بعد أن شرعت أذربيجان وكازاخستان في إنتاج النفط، تغير الموقف الروسي من أجل السماح للشركات الروسية (لوكويل وتي إن كي-بي بي) بالمشاركة في هذه المشاريع. ورغم هذا الموقف، ظلت موسكو وطهران تجتمعان على معارضة خط الأنابيب الذي يمر تحت مياه بحر قزوين، الذي يسمى بمشروع "نابوكو"، وتضعان شرطاً آخر يتمثل في أن الدول المطلة على هذا البحر فقط لديها الحق في الوجود العسكري داخله، وهو شرط اتفقت عليه الدول الخمس في القمة الرابعة لبحر قزوين في

^٨ فريدمان، "السياسة الروسية نحو الشرق الأوسط: تركة يلتسين وتحدي بوتين"، ميدل إيست جورنال (٢٠٠١)، ٧١.

أستراخان سنة ٢٠١٤. وفي آسيا الوسطى أيضاً، وجدت إيران وروسيا أسباباً مقنعة من أجل التعاون لإنهاء الحرب الأهلية في طاجيكستان.^٩

أدى الانسحاب السوفييتي من أفغانستان إلى إرساء تعاون إيراني روسي. فبعد ثلاث سنوات من الانسحاب سقط النظام الشيوعي الذي كان يقوده نجيب الله سنة ١٩٩٢، لكن أمراء الحرب الذين تجمعوا لهزيمة نجيب الله فشلوا لاحقاً في الاتفاق فيما بينهم وتحقيق السلام، فاندلعت حرب أهلية عبثية وهمجية تورطت فيها العديد من الأطراف. وفي خضم هذه الفوضى ظهر تنظيم سني مسلح يسمى طالبان. ولقد نجح هذا التنظيم الذي تميز بشدة التزامه بالقيم والعادات المحلية، وحظي بدعم باكستان، في السيطرة على كابول وفرض سلطته سنة ١٩٩٤. ولكن ملاحقته لطائفة الهزارة الشيعية جعلته عدواً لطهران، كما أن نشره للفكر السلفي المتطرف وسعيه للتمدد نحو آسيا الوسطى جعلاً منه عدواً لموسكو. ومع منتصف التسعينات كانت موسكو وإيران تدعمان تحالفاً في شمالي أفغانستان يضم الأوزبك، والطاجيك، وطائفة الهزارة ضد طالبان.

الدور الأمريكي

إذا كانت القضايا المحلية التي ظهرت إثر انهيار الاتحاد السوفييتي قد فرضت التقارب الإيراني الروسي، فإن هناك تطورات أخرى عالمية كان لها تأثير معاكس، وهي العلاقة الجديدة الأمريكية الروسية. وبطبيعة الحال كان الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة خصمين في حرب باردة امتدت لنحو ٤٥ سنة، إلا أن العلاقة بين روسيا الجديدة والإدارة الأمريكية لم تكن على نفس الحال، حيث كانتا تحاولان إرساء شراكة فيما بينهما.

وسعت روسيا تحت حكم الرئيس يلتسين لتحسين العلاقات مع الولايات المتحدة من أجل تطوير الاقتصاد، والتحول إلى سوق مزدهرة، والتمكن من الاندماج في الاقتصاد العالمي والمؤسسات السياسية الدولية (البنك الدولي، ومنظمة التجارة

^٩ طاجيكستان هي بلد مسلم سني لغتها الرسمية هي الداري، وهي نوع من الفارسية. إثر الاستقلال، اندلعت حرب أهلية بين الحكومة والمعارضة، لعب فيها حزب النهضة الإسلامي دوراً حاسماً. وخلال المراحل الأولى للحرب تدخلت روسيا وأوزبكستان لمنع المعارضة من إسقاط الحكومة، وبحلول منتصف التسعينيات بدأت جهود وساطة دولية برعاية أممية، لعبت فيها إيران وروسيا دوراً رئيسياً. وتم التوصل لاتفاق يقضي بإنهاء الحرب الأهلية سنة ١٩٩٧. وقد اتبعت طهران أسلوباً واقعياً وليس إيديولوجياً في طاجيكستان، وكان حليفها في المشهد الطاجيكي هو حزب النهضة الإسلامي، ولكن رغم ذلك وعضواً عن دعمه للاستئثار بالحكم باسم الإسلام، فضلت القيادة الإيرانية الدفع نحو التسوية.

العالمية، ومجموعة الدول السبع التي انضمت إليها موسكو سنة ١٩٩٧ لتصبح بذلك تحت اسم مجموعة الدول الثمانية).

في الوقت نفسه ظلت العلاقات الأمريكية الإيرانية في حالة قطيعة، فبالنسبة للنظام الإيراني كانت الولايات المتحدة تعتبر الشيطان الأكبر وحليفها الإسرائيلي الشيطان الأصغر. كما كانت إيران معارضة للعلاقة الوثيقة بين واشنطن ودول الخليج، وخاصة المملكة العربية السعودية، وكانت تنظر إلى وجود الفيلق الخامس للجيش الأمريكي في بحر العرب والخليج العربي على أنه تهديد إستراتيجي.

في المقابل، كانت واشنطن تنظر إلى "الملاي الحاكمين" في طهران على أنهم مصدر لتفويض الاستقرار في الشرق الأوسط، وداعمون للإرهاب. فعلى سبيل المثال، كان حزب الله في لبنان يعتبر صنيعاً إيرانية، حيث ظهر في أعقاب الغزو الإسرائيلي للبنان سنة ١٩٨٢. وقد قاد هذا الحزب المقاومة المسلحة لتحرير جزء من جنوبي لبنان، الذي احتلته إسرائيل تحت ذريعة فرض منطقة عازلة (وقد انسحب الإسرائيليون من هذه المنطقة سنة ٢٠٠٠ بسبب تزايد الضغوط العسكرية). كما يقف حزب الله وراء هجمات مسلحة ضربت السفارة الإسرائيلية سنة ١٩٩٢ ومركز الجالية اليهودية سنة ١٩٩٤ في العاصمة الأرجنتينية بوينس آيرس.^{١٠}

وفي حين كانت موسكو حريصة بشكل عام على أن لا تؤدي هذه المسائل إلى تعقيد علاقتها مع واشنطن في بداية ومنتصف تسعينيات القرن الماضي، فقد حافظت على علاقات وطيدة مع طهران في جملة المسائل المذكورة سابقاً، وفي ملفات أخرى أكثر حساسية.^{١١} وبشكل خاص وافقت موسكو على إتمام الأعمال في المفاعل النووي بوشهر، الذي بدأته ألمانيا الغربية خلال سنوات السبعينيات قبل أن توقف العمل عليه بعد الثورة الإيرانية. وقد جاء قرار موسكو بالمساعدة على إنجاز المفاعل بمساع شخصية من مدير الوكالة الروسية للطاقة الذرية، فيكتور ميخايلوف، الذي كان يريد الحصول على مكاسب مالية هامة من هذا المشروع.

^{١٠} "الإرهاب: تفجيرات الأرجنتين"، المكتبة الافتراضية اليهودية، ١٧ آذار/ مارس ١٩٩٢، <http://www.jewishvirtuallibrary.org/terrorist-bomb-ings-in-argentina>

^{١١} هيلين بيلوبولسكي، روسيا والمتحدون: الاصطفاق الروسي مع الصين، إيران والعراق في الحقبة أحادية القطب.

كانت العوائد المالية مهمة أيضاً لموسكو؛ لذلك واصلت بيع أسلحة متطورة لإيران بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، وعلى امتداد سنوات التسعينيات، كانت روسيا أكبر مزود بالأسلحة لإيران.^{١٢}

أولوية العلاقة الثنائية بالنسبة لموسكو وطهران

بحلول منتصف التسعينيات كانت العلاقات الثنائية بين روسيا وإيران قد اكتسبت درجة من الأهمية كافية لتدفع البلدين إلى إيجاد تسويات فيما يتعلق بالأولويات والمصالح. وباتت موسكو، على سبيل المثال، مستعدة لمجاهة المخاطرة من خلال خلق قدر من التوتر في علاقتها مع واشنطن، في سبيل مواصلة بناء مفاعل بوشهر حتى سنة ٢٠١١، وبيع أسلحة متطورة لإيران. وفي قمة أيار/مايو سنة ١٩٩٥، رفض الرئيس الروسي يلتسين إيقاف العمل في مفاعل بوشهر، على الرغم من تراجعته عن بيع أجهزة للطرد المركزي، بعد أن حذر الرئيس الأمريكي كلينتون من أنها ستسرع من تطوير إيران للسلح النووي.^{١٣}

وفي لقاء بين نائب الرئيس الأمريكي آل غور ورئيس الوزراء الروسي شيرنومردين، في حزيران/يونيو سنة ١٩٩٥، وافقت روسيا على عدم بيع أي أسلحة جديدة لإيران بعد إتمام العقود التي وُقعت سلفاً. كان هذا الاتفاق سيضع حداً لمبيعات الأسلحة الروسية لإيران بحلول سنة ١٩٩٩، بيد أن موسكو لم تلتزم فعلياً بما تعهدت به، ووقعت عقوداً أخرى سرية مع إيران.^{١٤} في تلك الأثناء تعاضم الرفض الأمريكي لهذه العقود، وهو ما يظهر من خلال فرض عقوبات على إيران سنة ١٩٩٦، تضمنت تضييقاً صارماً على إيران لمنعها من تطوير السلاح النووي وأسلحة الدمار الشامل والصواريخ المتطورة.

كان استعداد إيران للمخاطرة بموقعها في العالم الإسلامي من أجل الحفاظ على علاقتها بروسيا واضحاً خلال حرب الشيشان الأولى، التي امتدت من كانون الأول/ديسمبر سنة ١٩٩٤ إلى أغسطس/آب سنة ١٩٩٦، وحرب الشيشان الثانية

^{١٢} كوانغ كينغ كوير سير، "من أين حصلت إيران على أسلحتها خلال السبعين سنة الماضية؟" الإذاعة العامة الدولية، ١ حزيران/يونيو ٢٠١٦،

<https://www.pri.org/stories/٢٠١٦-٠٦-٠١/where-did-iran-get-its-military-arms-over-last-٧٠-years>

^{١٣} فريدمان، "العلاقات الروسية الإيرانية خلال التسعينات".

^{١٤} برودر، جون. "رغم اتفاق آل غور السري في ٩٥، استمرت مبيعات الأسلحة الروسية لإيران".

من أغسطس/آب سنة ١٩٩٩ إلى سنة ٢٠٠٩. وبينما انتقد بعض السياسيين الإيرانيين الأساليب الهمجية التي اعتمدها موسكو في الشيشان، ظل الموقف الرسمي في طهران ينادي فقط باحترام شعب الشيشان.^{١٥}

وقد واجهت العلاقات الروسية الإيرانية اختباراً أكثر صعوبة في حرب الشيشان الثانية، التي بدأت في أغسطس/آب سنة ١٩٩٩. كانت هذه القضية شديدة الحساسية بالنسبة لطهران؛ لأنها كانت حينها تتأسس منظمة المؤتمر الإسلامي، وكان القصف العنيف والعشوائي الروسي يثير غضب العالم الإسلامي.^{١٦} وقد حاولت إيران إسكات الانتقاد الموجه لروسيا عبر الادعاء بأن هذه الحرب كانت شأنًا داخلياً روسياً. ولكنها لاحقاً بدأت بتوجيه النقد لموسكو لأنها كانت تتعرض لضغوط كبيرة داخل منظمة المؤتمر الإسلامي.

في المقابل بدأ الروس يتهمون إيران علناً بأنها تدعم المقاتلين الشيشان، كما رفضوا في خريف سنة ١٩٩٩ عرضاً إيرانياً للوساطة لإنهاء الخلاف.^{١٧} ولكن الضغط الذي سلطته هذه الحرب على العلاقات الروسية الإيرانية تراجع مع مرور الوقت، خاصة عندما انتهت مدة رئاسة إيران للمنظمة. وفي منتصف سنة ٢٠٠٠ وجهت موسكو اللوم المباشر على هذه الحرب إلى أطراف شيشانية داخلية، ثم انتهت هذه العملية العسكرية سنة ٢٠٠٢.

وخلال منتصف وأواخر التسعينيات في البلقان، كانت موسكو وطهران تقفان على طرفي نقيض،^{١٨} حيث كانت طهران ترسل السلاح وتسهل مرور المقاتلين لمساعدة أبناء كوسوفو ودعم مساعيهم للاستقلال، في حين كانت موسكو تدعم بقوة مساعي الصرب للحفاظ على السيطرة. وبينما كان دعم الولايات المتحدة لكوسوفو مصدر توتر كبير في العلاقات الأمريكية الروسية، لم تسمح موسكو وطهران لخلافهما في البلقان بإفساد التعاون الوثيق بينهما في ملفات أخرى.

أهمية السياسة الداخلية في إيران

^{١٥} فريد هاليداي، "الإمبراطوريات ترد الضربة؟" روسيا، إيران والجمهوريات الجديدة"، المعهد الملكي للشؤون الدولية، (١٩٩٥).

^{١٦} فريدمان، "السياسة الروسية نحو الشرق الأوسط: تركة يلتسين وتحدي بوتين"، ٧١.

^{١٧} فريدمان، "العلاقات الروسية الإيرانية في سنوات التسعينات".

^{١٨} فريدمان، "السياسة الروسية نحو الشرق الأوسط: تركة يلتسين وتحدي بوتين"، ٧١.

شكل انتخاب الرئيس المعتدل محمد خاتمي في أيار/مايو سنة ١٩٩٧ فرصة جديدة لتحسين العلاقات بين واشنطن وطهران، بعد أكثر من ١٧ سنة من العداء. وقد اعتمد خاتمي سياسة داخلية ليبرالية، وحاول التقرب من العالم العربي وأوروبا والولايات المتحدة. كما اقترح خاتمي تحسين العلاقات مع واشنطن في حوار له على قناة "سي إن إن" في كانون الأول/ديسمبر سنة ١٩٩٧، وفي كانون الثاني/يناير الموالي رد الرئيس كلينتون على هذه الدعوة بشكل إيجابي، وخفف بعض العقوبات التي كانت تمنع الشركات الدولية من العمل في حقل بارس الجنوبي للغاز في إيران، بعد أن اقترحت وزيرة الخارجية الأمريكية، مادلين أولبرايت، اتخاذ إجراءات لتحقيق المصالحة، إلا أن خاتمي لم يتفاعل مع هذه الخطوات بسبب الضغوط المتزايدة من الجناح المتشدد داخل إيران.^{١٩}

كما سنحت فرصة أخرى لتحقيق هذا التقارب عندما كانت الولايات المتحدة تعمل على تنصيب حكومة مستقلة في كابول، بعد تدخلها لإسقاط حكم طالبان في أواخر سنة ٢٠٠١. وبحسب السفير الأمريكي جيمس دوبنز، الذي كان ينسق الجهود الدولية في هذا الملف، فإن الإيرانيين كانوا متفهمين ومتعاونين من أجل حصد الدعم داخل مختلف المجموعات العرقية الأفغانية لمصلحة حكومة كرزاي (ساندت موسكو أيضاً هذا الهدف). وقد أوضح الإيرانيون أنهم كانوا يريدون أن يكون هذا الموقف أول خطوة لتحقيق التقارب مع الولايات المتحدة، إلا أن واشنطن حينها لم تكن مهتمة بهذا العرض.^{٢٠} وعضواً عن ذلك، وصف الرئيس الأمريكي جورج بوش في خطاب الاتحاد، الذي ألقاه في كانون الثاني/يناير سنة ٢٠٠٢، إيران والعراق وكوريا الشمالية بأنها محور الشر.

يبدو أن الفترة القصيرة التي حدث فيها تعاون بين واشنطن وطهران كانت ممكنة، على الأقل على الصعيد الرسمي تحت رئاسة محمد خاتمي، لأن الكثير من المسؤولين في طهران كانوا يأملون في علاقات أفضل مع واشنطن، إلا أن هذه الظروف تحولت نحو الأسوأ في الانتخابات الرئاسية سنة ٢٠٠٥، حيث إن انتصار محمود أحمدي نجاد في تلك الانتخابات وفوزه بولاية رئاسية ثانية سنة ٢٠٠٩، كان يعني انعدام فرص التقارب بين الجانبين.

^{١٩} فريدمان، "العلاقات الروسية الإيرانية في سنوات التسعينات".

^{٢٠} "قدمت إيران الدعم للولايات المتحدة الأمريكية ضد تنظيم القاعدة إثر أحداث ٩/١١" سي بي سي نيوز، [www.cbsnews.com/news/iran-gave-us-](http://www.cbsnews.com/news/iran-gave-us-help-on-al-qaeda-af-ter-9-11)

[help-on-al-qaeda-af-ter-9-11](http://www.cbsnews.com/news/iran-gave-us-help-on-al-qaeda-af-ter-9-11)

ولكن الفوز الذي حققه نجاد سنة ٢٠٠٩ كان مثيراً للجدل، بعد أن ادعى خصمه مير حسين موسوي أن نتائج الانتخابات مزورة، وخرج أنصاره إلى شوارع العاصمة بمئات الآلاف ضمن ما سمي بالثورة الخضراء.

وعلى الرغم من أن هذه الثورة الخضراء قد خفت بريقها تحت القمع الشديد، فإن اللافت للانتباه هو أنه تخللها رفع شعارات بين المتظاهرين معادية لروسيا والصين بسبب دعمهما للنظام الإيراني. وهذه علامة أخرى على أن إيران في المستقبل، عند تحولها نحو الليبرالية، سوف تقيم علاقات أفضل مع واشنطن وستنظر إلى روسيا بعين الريبة، بسبب تحالفها الحالي مع رجال الدين الذين يديرون البلاد.

أهمية السياسة الداخلية في روسيا

يتمثل الدرس المستفاد من كل هذه التطورات في أن القوى المتشددة أو القومية في إيران وروسيا يجمع بينها تحالف طبيعي؛ لأنها ترى في الغرب، وخاصة الولايات المتحدة، العدو الرئيسي لها. وهذا يعني أن التغييرات في السياسات الروسية تجاه الغرب يمكن أن تؤثر على تطور العلاقة مع طهران.

ورغم أن الرئيس يلتسين كان مزعجاً من توسع حلف الناتو الذي بات يضم بعض الدول الأعضاء سابقاً في حلف وارسو، ورغم أعمال الناتو ضد صربيا، فقد تابع يلتسين انتهاج سياسة خارجية منفتحة على الغرب سنة ١٩٩٧. بالنسبة له لم يكن صعود خاتمي يشكل مشكلاً كبيراً، ولكن بالنسبة للقوى المحافظة في الجيش والمخابرات، الذين كانوا ينظرون بعين الريبة للغرب، كان انتخاب خاتمي المنفتح على الغرب تطوراً خطيراً.

كان فوز فلاديمير بوتين في الانتخابات الرئاسية سنة ٢٠٠٠ يعني رؤية جديدة لإدارة السياسة الخارجية الروسية. كان هذا الرجل، الذي صعد من أروقة المخابرات التي عمل فيها لنحو ٢٠ سنة، أكثر حذراً تجاه الغرب من سلفه يلتسين. وخلال سنواته الأولى من الحكم لم يكن هذا الأمر واضحاً في السياسة الخارجية الروسية.

وخلال أول قمة جمعت بين بوتين وبوش في صيف سنة ٢٠٠١، تم تأكيد أهمية التعاون الروسي الأمريكي. وكان بوتين أول من اتصل بالرئيس جورج بوش بعد هجمات ١١ أيلول/سبتمبر، كما أنه لم يعلن معارضته لإقامة الولايات المتحدة قواعد عسكرية في آسيا الوسطى من أجل تسيير الحرب ضد طالبان.

ومع ذلك، وحتى في أكثر فتراته تودداً إلى الغرب، كان بوتين يحمل نظرة مختلفة تماماً لأولويات بلاده، حيث لم يكن يرى موجياً للاستماع لقلق واشنطن حيال إيران. وخلال سنته الأولى كرئيس، قام بإلغاء الاتفاقات بين آل غور وشيرنوميردين، التي كانت تهدف للحد من مبيعات الأسلحة الروسية لطهران.^{٢١}

دعا بوتين الرئيس خاتمي إلى موسكو سنة ٢٠٠١. وقد سهل هذه الزيارة كثيراً تصريح خاتمي الذي استبعد فيه أي تقارب مع الولايات المتحدة (كان هذا قبل نشأة التعاون بين البلدين في أفغانستان). كما ساهم تراجع الخلافات بين طهران وموسكو حول حرب الشيشان الثانية في تسهيل هذه الزيارة، التي اتفق خلالها البلدان على توقيع معاهدات دفاعية تنص على أنه "إذا تعرض أي من الطرفين إلى أي اعتداء من دولة ثالثة، فإن الطرف الآخر لا يجب أن يقدم أي دعم للمعتدي".^{٢٢}

وعلى الرغم من أن تأثير هذه المعاهدة كان محدوداً؛ لأنها لم تكن تنص على التدخل للدفاع عن الطرف الآخر، فإنها تمثل تأكيداً علنياً لمتانة العلاقات الثنائية، وهو أمر لم يكن أحد يتوقعه إبان فترة حكم يلتسين.

ومع مرور الوقت، أصبح فلاديمير بوتين أكثر انتقاداً للسياسات الأمريكية، وربما كانت مسألة اندلاع "الثورات الملونة"، أكثر عامل أدى لتبني الرئيس الروسي لهذا الموقف، وهي انتفاضات مدنية شبه عفوية، ضد حكام دكتاتوريين في صربيا (٢٠٠١) وجورجيا (٢٠٠٣) وأوكرانيا (٢٠٠٤).^{٢٣} وقد دعمت الإدارة الأمريكية هذه التطورات على أنها عمل ديمقراطي من إنتاج المجتمع المدني، إلا أن الكرملين كان ولا يزال مصراً على أن هذه الأحداث كانت مفتعلة وتقف وراءها واشنطن. وبعد مرور سنتين على اندلاع الثورة البرتغالية في أوكرانيا، ألقى الرئيس الروسي خطاباً حماسياً في مؤتمر الأمن في ميونيخ في شباط/فبراير سنة ٢٠٠٧ انتقد فيه السياسة الأمريكية بكل حدة.^{٢٤}

^{٢١} روبرت فريدمان، "روسيا، إيران والمسألة النووية: سجلّ بوتين"، مركز الدراسات الإستراتيجية في معهد الحرب التابع للجيش الأمريكي (٢٠٠٦)، ٣١.

^{٢٢} روبرت فريدمان، "روسيا، إيران والمسألة النووية: سجلّ بوتين"، ٤٤.

^{٢٣} أكبر غانجي، "هل يمكن لإيران الوثوق بروسيا؟" ناشيونال إنترست، ٣ أيار/مايو ٢٠١٦. <http://nationalinterest.org/feature/can-iran-trust-rus-16027>

^{٢٤} "بعد عشر سنوات": خطاب بوتين في ميونيخ لا يزال قائماً". ٢١ سنتبري واير، ١٢ شباط/فبراير ٢٠١٧.

<http://21stcenturywire.com/2017/02/12/10-years-on-putins-munich-speech-still-resonates>

البرنامج النووي الإيراني

إن التباعد بشكل متزايد بين الولايات المتحدة وروسيا برئاسة فلاديمير بوتين أدى إلى تضاؤل حاجة موسكو للاتفاق مع واشنطن في الوقت الذي تسعى فيه إلى وضع حد للبرنامج النووي الإيراني. في المقابل، لم يعن ذلك أن موسكو كانت دائماً على استعداد لدعم طهران مع تزايد المخاوف الدولية بشأن طموحاتها النووية.

فضلاً عن ذلك، لم ترغب موسكو في أن تكون معزولة عند تقديمها للدعم لإيران، حيث إنها منعت، جنباً إلى جنب مع الصين، عدة قرارات ضد برنامج إيران النووي في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. وعلى الرغم من ذلك، تجنبت موسكو الاختلاف مع أوروبا بشأن هذه القضية، على غرار فرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة، ولاحقاً الاتحاد الأوروبي.

في الواقع بدأ الاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى الدول الأوروبية الأكثر اهتماماً بالبرنامج النووي الإيراني، وأقل اهتماماً مقارنة بالولايات المتحدة بفرض العقوبات على إيران. وتجدر الإشارة إلى أن العديد من الدول الأوروبية تمتلك اتفاقيات تجارية كبرى مع الإيرانيين كان من الممكن أن تتعرض للخطر، بيد أنها كانت تعي في الآن ذاته أهمية وضع حد للامتداد النووي. وعموماً بدت موسكو على استعداد للنظر في مسألة العقوبات حين تتخذ أوروبا ذلك الاتجاه.

أما بالنسبة لإيران، فقد رغبت أو توقعت التمتع بالحماية الروسية لبرنامجها النووي في الأمم المتحدة، ولكنها لم تتعامل مع موسكو كشريك. في هذا السياق، أبقت طهران التفاصيل المهمة لنشاطها طي الكتمان عن الكرملين، تماماً مثلما هو الحال بالنسبة لبقية المجتمع الدولي، الذي فوجئ على نحو غير سار وفي أكثر من مناسبة بالتطورات النووية الإيرانية.^{٢٥} نتيجة لذلك جعلت مثل هذه المفاجآت موسكو أقل عرضة لتحمل العبء الدولي الذي يحيي طهران من العقوبات. وفي بعض الأحيان، دفعت هذه المفاجآت أيضاً الكرملين إلى معاقبة إيران. من جانب آخر، أبقى قلق واشنطن إزاء القدرات النووية الإيرانية المتنامية هذه المسألة على رأس جدول الأعمال العالمي منذ مطلع القرن الحادي العشرين، في الوقت الذي كانت تعمل فيه موسكو على محطة بوشهر الكهروذرية.

^{٢٥} روبرت فريدمان "روسيا وإيران والمسألة النووية: سجل بوتين"، ٤٥.

في تلك الأثناء بلغ القلق الدولي مستوى جديداً حين أعلنت منظمة مجاهدي خلق في آب/أغسطس ٢٠٠٢، وهي منظمة إرهابية معارضة للنظام في طهران، أن إيران قامت بتشديد محطات نووية بالقرب من نطنز وأراك الإيرانيين.^{٢٦} وقد أثارت هذه الأخبار سخط موسكو التي عبّرت عن استيائها من خلال إبطاء وتيرة العمل في بوشهر. علاوة على ذلك، أدى الكشف عن البرنامج النووي السري لإيران إلى دفع الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى التدخل.

خلال شهر أيلول/سبتمبر من سنة ٢٠٠٣، أصدرت الوكالة الدولية للطاقة الذرية قراراً يطالب إيران بتعليق جميع أنشطة تخصيب وإعادة المعالجة النووية، والسماح لمفتشي الوكالة بأخذ عينات بيئية في أي موقع من إيران. لاحقاً وخلال شهر تشرين الأول/أكتوبر، وافقت إيران على شروط الوكالة بموجب اتفاق تم التفاوض عليه من قبل عدد من وزراء الخارجية الأوروبيين.

أما في شهر يونيو/حزيران سنة ٢٠٠٤، وحين انتقدت الوكالة إيران لعدم السماح لمفتشيها بالدخول إلى البلاد، أعلنت طهران أنها لن تتوقف عن تخصيب اليورانيوم، على عكس ما جاء في الاتفاق. ولكن بحلول شهر تشرين الثاني/نوفمبر، وافقت إيران على تعليق تخصيب اليورانيوم في الوقت الذي استمرت فيه المحادثات مع فرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة.

روسيا تبذل جهوداً لتخفيف الأزمة

عند هذه المرحلة، حاولت موسكو الدخول في النزاع بطريقة تمكنها من الحفاظ على علاقاتها الوثيقة مع طهران وتثبيت مدى نفوذها لأوروبا. وفي شهر شباط/فبراير سنة ٢٠٠٥، وقعت كل من موسكو وطهران اتفاقاً للتزود بالوقود النووي تقوم روسيا بموجبه بتوفير الوقود لمفاعل بوشهر وتعيد إيران من جهتها الوقود النووي المستهلك إلى روسيا، وهو ما سيمنع إيران من استخراج البلوتونيوم الذي يُمكن استخدامه في الأسلحة النووية.

على امتداد السنوات الست التالية، وإلى غاية افتتاح محطة بوشهر سنة ٢٠١١ مع التزود بالوقود النووي المخصص من روسيا، مثلت المحطة مصدر توتر في العلاقات الثنائية. وفي بعض الأحيان، أبطأت موسكو من وتيرة العمل في المحطة

^{٢٦} رابطة الحد من الأسلحة، "الجدول الزمني للدبلوماسية النووية مع إيران"، آب/أغسطس ٢٠١٦، <https://www.armscontrol.org/factsheet/Time-line-of-Nuclear-Diplomacy-With-Iran>

بسبب المخاوف من موقف إيران إزاء القضية النووية، فضلاً عن تشجيع إيران على قبول اقتراح موسكو القاضي بحصولها على اليورانيوم المخصب من روسيا عوضاً عن إنتاجه بنفسها. كما لجأت روسيا إلى هذا الإجراء على الأقل في مناسبة واحدة بسبب عدم دفع إيران للالتزامات التعاقدية.

خلافاً لذلك، لم يتمكن اتفاق موسكو في شباط/فبراير سنة ٢٠٠٥ مع طهران من وضع حد لتعمق الأزمة. وحين انطلقت إيران في إنتاج اليورانيوم في أصفهان، تبنت الوكالة الدولية للطاقة الذرية قراراً يقضي بعدم امتثال إيران لاتفاق الضمانات الذي أبرمته في أيلول/سبتمبر سنة ٢٠٠٥، وهو ما وضع هذه القضية تحت سلطة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. وخلال شهر شباط/فبراير سنة ٢٠٠٦، ومع عدم تغير الموقف الإيراني، أحالت الوكالة المشككة إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. أما خلال شهر نيسان/أبريل من السنة ذاتها، فأعلنت إيران أنها قامت بتخصيب اليورانيوم بنسبة ٣,٥ بالمئة في منشأة نطنز.

في شهر حزيران/يونيو سنة ٢٠٠٦، عرض الأعضاء الخمسة الدائمون في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وهم الصين وفرنسا وروسيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، بالإضافة إلى ألمانيا (مجموعة ١+٥)، على إيران اتفاقاً إدارياً مع حوافز لتعليق تخصيب اليورانيوم. وخلال الشهر التالي، أصدر مجلس الأمن القرار رقم ١٦٩٦ الذي دعا إيران إلى وقف أنشطة التخصيب وإعادة المعالجة. وفي الأشهر التي تلت ذلك، حثت واشنطن على فرض عقوبات على طهران.

خلال شهر كانون الأول/ديسمبر، فرض مجلس الأمن بموجب القرار رقم ١٧٣٧ عقوبات على إيران بسبب فشلها في وقف برنامج التخصيب الخاص بها. في المقابل لم تمنع العقوبات، التي دعت إلى تجميد أصول ١٠ منظمات إيرانية و١٢ شخصاً متورطاً في البرنامج النووي، الرئيس الإيراني أحمددي نجاد من الإصرار على أن التخصيب سيستمر. وقد دفع ذلك بدوره مجلس الأمن إلى إصدار المزيد من العقوبات (من قبيل القرار ١٧٤٧) في آذار/مارس سنة ٢٠٠٧.

وبينما كانت روسيا، ومعها الصين، أكثر ممانعة من الأعضاء الدائمين الآخرين في مجلس الأمن (الولايات المتحدة وفرنسا والمملكة المتحدة) بشأن معاقبة إيران، فقد وافقت في نهاية المطاف على العقوبات في وجه العناد الإيراني الجليّ والجدير بالذكر أن النمط ذاته في فرض العقوبات استمر خلال آذار/مارس سنة ٢٠٠٨.

حاولت موسكو من جانبها الحد من عدم رضا إيران بشأن دعمها للعقوبات، بحجة أن دبلوماسيها قد عملوا على تأجيل القرارات أو أنهم أضعفوا بالفعل لغة العقوبات في قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.^{٢٧}

وعلى الرغم من أن هذه الحجج كانت تبدو في أغلب الأحيان صحيحة، فإن الحكومة ووسائل الإعلام الإيرانية، مثلما أشار إلى ذلك الكاتب مارك كاتز، لم تجدها مقنعة.

مع ذلك، لم يتعارض عدم الرضا الإيراني من دعم موسكو (الفعلي) للعقوبات مع التطور الإجمالي للعلاقات بين الطرفين. وفي هذا الإطار، تم استقبال بوتين بمعاملة بروتوكولية أعلى من رؤساء الدول الأخرى، حين وصل إلى طهران، لحضور قمة الدول الخمس المظلة على بحر قزوين في تشرين الأول/أكتوبر سنة ٢٠٠٧.

موسكو تعلق بيع أس-٣٠٠

كشفت المخابرات الأمريكية في أيلول/سبتمبر سنة ٢٠٠٩ عن امتلاك إيران لمنشأة ثانية للتخصيب النووي في فوردو، كما تواترت الأخبار في شباط/فبراير سنة ٢٠١٠ بشأن انطلاق إيران في إنتاج ٢٠ بالمئة من اليورانيوم المخصب (وهي خطوة كبيرة نحو إنتاج قنبلة ذرية). وقد أدت هذه المستجدات إلى دفع جديد من قبل الولايات المتحدة لفرض عقوبات أشد، ولكن كان تصدي موسكو هذه المرة أقل من السابق.

في الحقيقة، وبعد كشف المعلومات عن منشأة فوردو، اختارت موسكو في خريف سنة ٢٠٠٩ تعليق بيع صواريخ أس-

٣٠٠ أرض جو المتطورة لإيران. وفي حزيران/يونيو سنة ٢٠١٠، وافقت كل من موسكو وبكين على القرار رقم ١٩٢٩

الصادر عن مجلس الأمن، الذي عزز العقوبات المتعلقة بالانتشار النووي وحظر الاختبارات للصواريخ القادرة على حمل

الأسلحة النووية، كما حظر أيضاً نقل أنظمة الأسلحة الرئيسية إلى إيران. ومن المحتمل أن مسار المفاوضات حول

البرنامج النووي الإيراني مثل بلوغ العلاقات الإيرانية الروسية لأدنى مستوياتها، كما كانت تلك المرة الأخيرة التي تسببت

فيها هذه القضية في احتكاك بين البلدين.

^{٢٧} مارك كاتز، "إيران وروسيا": معهد السلام الأمريكي، التمهيد الإيراني، آب/أغسطس ٢٠١٥. <http://iranprimer.usip.org/resource//٢٠١٥-iran-and-russia>

في الجولة التالية، سعت موسكو إلى تقديم المساعدة في تشكيل رد الفعل الدولي على وقع معلومات أخرى غير سارة تم كشفها والمتمثلة في إعلان إيران خلال حزيران/يونيو سنة ٢٠١١ عن أنها ستضاعف معدل إنتاج ٢٠ بالمئة من اليورانيوم المخصب بثلاث مرات. وخلال الشهر التالي، عرضت روسيا خطة تسمح لإيران بزيادة التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية مقابل التخفيض التدريجي للعقوبات.

خلال تشرين الأول/أكتوبر، عرض الاتحاد الأوروبي إجراء محادثات مع إيران بشأن المقترح الروسي المتعلق بإجراءات بناء الثقة وهو ما استجاب له الإيرانيون بشكل إيجابي، وإن كان ذلك خلال شباط/فبراير فقط. وفي الآن ذاته، أعلنت طهران عن إدخال المزيد من التطورات على برنامجها النووي.

عموماً، كانت تلك الفترة مثيرة للاهتمام على مستوى الدبلوماسية المحيطة ببرنامج إيران النووي، حيث بدأ أن الطرفين متمسكان بمواقفهما ويؤكدان مصالحيهما في الحوار في الآن ذاته. وفي كانون الأول/ديسمبر سنة ٢٠١١، أضافت الولايات المتحدة عقوبات إضافية، أما في كانون الثاني/يناير، فقد أعلن الاتحاد الأوروبي أنه اعتباراً من تموز/يوليو، سيحظر على أعضائه شراء النفط الإيراني.

تجدر الإشارة إلى أن هذه الفترة لم تختبر جيداً العلاقة الإيرانية الروسية، حيث لم تكن موسكو تعتزم فرض عقوبات على إيران، كما أن مصالح الولايات المتحدة والأوروبيين في الإبقاء على المحادثات مع طهران عنيت أنهم لا يسعون إلى العقوبات عن طريق مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. وفي أعقاب سلسلة من محادثات مجموعة ١+٥، لوحظ تقدم ضئيل إلى غاية نيسان/أبريل سنة ٢٠١٣، حين أُعلن على إثر اجتماع عُقد في مدينة ألماني أنه لن يكون من المقرر إجراء المزيد من المحادثات.

خلال شهر حزيران/يونيو، فاز حسن روحاني بالانتخابات الرئاسية الإيرانية، بيد أنه لم يكن متحرراً مثل محمد خاتمي، كما لم يكن معادياً للغرب مثل أحمددي نجاد. في الحقيقة، مثل روحاني لاعباً سابقاً في محادثات البرنامج النووي الإيراني، وبعد تنصيبه في آب/أغسطس مباشرة، دعا الرئيس الإيراني إلى إطلاق المحادثات من جديد. وخلال شهر أيلول/سبتمبر، اجتمع رؤساء خارجية مجموعة ١+٥ لمناقشة اقتراح جديد وواعد أعدّه وزير الخارجية الإيراني، محمد جواد ظريف.

وانطلاقاً من هذه النقطة، استمرت المفاوضات إلى غاية تموز/يوليو سنة ٢٠١٥، حين تم التوصل إلى اتفاق بشأن البرنامج النووي الإيراني. ومع اقتراب المفاوضات من اختتامها، أزال الكرملين عقبة قديمة أمام طهران، حيث رفعت موسكو في نيسان/أبريل الحظر المفروض على توريد منظومة الدفاع الجوي أس-٣٠٠.^{٢٨}

خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر، صادقت إيران ومجموعة ١+٥ على الاتفاق النووي ولكن ليس قبل اختبار إيران لصاروخ "عماد"، وهو صاروخ باليستي متوسط المدى، قال الخبراء إنه قادر على حمل حمولة نووية تزن ٧٥ كغ على مدى ١٧٠٠ كيلومتر، وهو انتهاك واضح للقرار رقم ١٩٢٩ لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. وخلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر أجرت طهران اختباراً آخر.

وعلى الرغم من أن هذه التجارب أدت إلى عقوبات أمريكية جديدة، فإنها لم تؤد إلى تحركات جديدة من قبل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. وفي تلك الأثناء، بلغت العلاقات الروسية الإيرانية مرحلة مزدهرة خلال ١٣ سنة من الدبلوماسية المتوترة، وفي بعض الأحيان الحادة، ما بين الكشف عن البرنامج النووي السري لإيران سنة ٢٠٠٢ والمصادقة على الاتفاق من قبل مجموعة ١+٥.

سوريا

قد يبدو من قبيل الصدفة حدوث التطور المفاجئ على مستوى الاتفاق النووي الإيراني في الوقت ذاته تقريباً مع قرار موسكو بالتصعيد بقوة في تدخلها في سوريا دعماً للنظام العلوي لبشار الأسد. ولكن ليس من قبيل الصدفة أن هذا القرار تم اتخاذه بعد المشاورات التي خاضها جنرال الحرس الثوري الإيراني، قاسم سليمان، في موسكو خلال شهر تموز/يوليو من سنة ٢٠١٥. وعموماً جاءت زيارة سليمان بعد اجتماع عُقد في طهران قبل بضعة أشهر بين وزير الخارجية الروسي، سيرغي لافروف، والزعيم الإيراني، علي خامنئي، حيث اتفق الجانبان على تعزيز تعاونهما دعماً للنظام العلوي.

^{٢٨} كاتز، "إيران وروسيا".

اندلعت الأزمة السورية في آذار/مارس سنة ٢٠١١، حين قُوبلت الاحتجاجات السلمية ضد حكومة الأسد بوحشية ما أدى إلى سقوط مئات القتلى من المدنيين. وبشكل مثير للدهشة لم يوقف القمع الاحتجاجات، ولكن بحلول خريف سنة ٢٠١١ أدى ذلك إلى رد عسكري تبعه اندلاع حرب أهلية. في المقابل لا تزال هذه الحرب الأهلية متعددة الجوانب مستمرة مع العديد من الأطراف، وغالباً ما كان القتال بين جماعات المعارضة وكذلك بين تلك الجماعات والحكومة.

في هذا السياق، كانت مصالح موسكو وطهران في سوريا متشابهة للغاية، حيث ينظر كلاهما لنظام الأسد كحليف قديم لأسباب محددة، وفي حالة إيران توجد أسباب أيديولوجية ومصصلحة وطنية. وتجدر الإشارة إلى أن الصدع الأيديولوجي الكبير في الشرق الأوسط يقع بين الشيعة (إيران) والأغلبية الساحقة من السنة. ويعتبر العلويون في سوريا، الذين يمثلون ١٠ بالمئة من السكان، تفرعاً للإسلام الشيعي. وعلى الرغم من أن ممارساتهم الدينية ليست مقبولة بشكل تام من قبل الشيعة، فإن بدعهم تعد مشكلة أساسية أكبر حجماً بالنسبة للسنة الذين يشكلون أيضاً أغلبية كبرى في سوريا.

من هذا المنطلق، يجعل ما ذكر أنفأ النظام العلوي حليفاً طبيعياً لإيران، كما أن هذا الحليف الطبيعي لعب جيداً دور قناة للإمدادات الإيرانية للمليشيا الشيعية حزب الله، الذي ساعد على بعثها في لبنان في أعقاب غزو إسرائيل سنة ١٩٨٢. من جهته، يمثل حزب الله اللاعب الرئيسي في لبنان الذي يعكس النفوذ الإيراني، وهو ما يمثل وحده سبباً كافياً لطهران كي تدعم نظام الأسد.

تملك موسكو مصالح كبيرة في سوريا وخاصة مع نظام الأسد. وتعتبر سوريا أقدم شريك لموسكو في الشرق الأوسط، حيث تستضيف سوريا قاعدة بحرية روسية في طرطوس. ومنذ ستينات القرن الماضي، كانت موسكو متحالفة مع عائلة الأسد عندما كان حافظ الأسد أول وزير للدفاع في سوريا، ثم شغل بعد ذلك منصب رئيس للدولة السورية. من جانب آخر، أعربت موسكو عن معارضتها القوية لمفهوم "الثورات الملونة" الذي تطلقه الحكومات الاستبدادية "الشرعية" على الثورات الشعبية. لذلك، تجدر الإشارة إلى أن روسيا تملك أسباباً أيديولوجية وجيوسياسية تدفعها إلى دعم النظام العلوي.

منذ البداية، قدمت كل من موسكو وطهران الدعم لنظام الأسد، عندما ظهرت جماعات المعارضة المسلحة في خريف سنة ٢٠١١، سواء عن طريق الأسلحة أو المستشارين العسكريين. وعندما حققت فصائل المعارضة المختلفة انتصارات

عسكرية على حساب حكومة الأسد، قامت إيران بإرسال مقاتلي حزب الله إلى سوريا. وفي حين أدى ذلك إلى تحسين موقف الأسد بصفة وقتية، لم يغير الاتجاه العام للقتال، الذي لم يكن في مصلحة الأسد.

أصبح هذا الاتجاه واضحاً بشكل خاص في أواخر سنة ٢٠١٤ وفي خريف سنة ٢٠١٥، ما دفع موسكو إلى اتخاذ قرار يتمحور حول توظيف أصول جوية رئيسية في سوريا؛ نظراً لأنها تشاطر إيران خوفاً من احتمال سقوط الأسد. ومن العوامل الهامة التي مكنت موسكو من اتخاذ مثل هذا القرار، الغياب الفعلي للولايات المتحدة. فمنذ فشل سياسة أوباما في ليبيا، بعد أن أدى إبعاد معمر القذافي عن الحكم إلى فوضى كبيرة كانت مناخاً ملائماً لظهور الكثير من الجماعات السلفية المتطرفة، كان الرئيس الأمريكي أوباما محرراً من التدخل بشكل حاسم في سوريا لإسقاط الأسد، الذي وصفه بأنه "غير شرعي" بعد حملة القمع العنيفة التي شنها على المتظاهرين السلميين السوريين خلال سنة ٢٠١١.٢٩ وحتى اللحظة الراهنة، حققت الحملات الجوية التي شنتها موسكو في سوريا نجاحاً كبيراً. وقد تمكنت من وضع حل جذري تقريباً لتراجع موقف الأسد. وبحلول ربيع وصيف سنة ٢٠١٦، مكن استخدام القصف البساطي ضد مواقع المتمردين في المدن والمواقع المدنية الأخرى، النظام العلوي من استعادة الأراضي على طريق حلب التي توجد في غرب البلاد. في المقابل، أدت هذه العملية أيضاً إلى نزوح الملايين من الناس، الذين فر الكثير منهم إلى تركيا ثم أوروبا. ما أدى إلى تفاقم أزمة اللاجئين إلى حد كبير.

^{٢٩} لقد اعترف أوباما بأن مختلف جماعات المعارضة المعتدلة التي قد تتبع سياسات مقبولة لنا، هم في الواقع يتمتعون بقدرة ضعيفة جداً للفوز بالسلطة. وفي ذلك الوقت، كانت الجماعات الإسلامية المختلفة، على غرار جبهة النصرة أو تنظيم القاعدة أو أحرار الشام أو تنظيم الدولة الذي لم يظهر إلا في ربيع سنة ٢٠١٣، يحظون بزخم كبير. كما وفرت سوريا فرصة للتعاون بين الولايات المتحدة وروسيا. أما خلال سنة ٢٠١٢، وفي حين كانت العديد من الأطراف المحلية الأمريكية تضغط على الولايات المتحدة من أجل تزويد قوات المعارضة المعتدلة بالأسلحة، أوضح أوباما، الذي أراد تجنب هذا المسار، أنه سيتخذ إجراء عسكرياً ضد نظام الأسد إذا استخدم أسلحة كيميائية ضد شعبه. (انظر على سبيل المثال، الرئيس باراك أوباما، "ملاحظات من الرئيس إلى الفريق الصحافي في البيت الأبيض"، ٢٠ آب/أغسطس ٢٠١٢. <https://obamawhitehouse.archives.gov/the-press-office/2012/08/20/remarks-president-white>)

في ذلك الوقت، استخدم أوباما ذلك البيان ليتمكن من تقليص حجم الضغط المسلط عليه، إلا أن البيان عاد ليطارده خلال صيف سنة ٢٠١٣، عندما أصبح واضحاً أن الحكومة السورية استخدمت أسلحة كيميائية. وفي حين أن المؤيدين الأمريكيين للتدخل في سوريا دفعوا الرئيس إلى الاستفادة من بيانه، عرض الروس خروجهم من المستنقع السوري فضلاً عن أنهم أفادوا أنهم سوف يقنعون الحكومة السورية بالتخلي عن أسلحتها الكيميائية تحت إشراف الأمم المتحدة إذا لم تشن الولايات المتحدة ضربات على الأسد. ومن ثم حل المسألة على هذا المنوال.

وتجدر الإشارة إلى أن نجاح موسكو في سوريا قد صقل مكانتها في العالم العربي، حتى مع السعودية والإمارات العربية المتحدة، اللتين كانتا تدعمان جماعات المعارضة السلفية في سوريا. ورحبت موسكو بهذه الفرصة لتعزيز العلاقات خاصة مع دول الخليج. وهي نقطة تختلف فيها المصالح الروسية والإيرانية، ولكن كان هناك حدود لهذا الخلاف. في نهاية المطاف، وعلى الرغم من أن العرب الخليجيين قد يعجبون بجرأة بوتين في سوريا، ويستأوون من الحذر الأمريكي، فإن أهدافهم لا تزال تتعارض مع دعم موسكو للأسد. لذلك ليس من المرجح أن يتفاقم الصراع المحتمل بين موسكو وطهران قريباً.

علاوة على ذلك، يخدم التعاون الوثيق بين موسكو وطهران في سوريا مصالح موسكو بطريقة أخرى. لقد كان للكرملين تحفظ واحد حول الاتفاق النووي الإيراني: حيث من المحتمل أن تؤدي إزالة العقوبات الغربية إلى تقارب بين إيران والغرب، ولا سيما الولايات المتحدة، بيد أن دعم إيران القوي للأسد في سوريا واستخدام الإرهاب يشكل عقبة أمام هذا التقارب.

مسار العلاقات الروسية الإيرانية

كانت العلاقة بين موسكو وطهران في فترة ما بعد الاتحاد السوفياتي، ومنذ أن أصبح فلاديمير بوتين رئيساً لروسيا خلال سنة ٢٠٠٠، تتسم بقربها وثباتها. وقد بينت قمة آذار/مارس سنة ٢٠١٧، التي جمعت الرئيسين بوتين وروحاني، مدى هذا التقارب والتوافق. كما عزز الجانبان جهودهما المشتركة في سوريا، وأعربا عن تأييدهما للاتفاق النووي الإيراني، فضلاً عن أنهما أعلنتا معارضتهما "للعقوبات أحادية الجانب"، وقلقهما بشأن "الحفاظ على السلامة الإقليمية للعراق".^{٢٠} منذ ما يقارب من أربع مئة سنة، كانت إيران (بلاد فارس) وروسيا جارتين لهما ثقافات وديانات وتوجهات سياسية مختلفة جداً. ولكن عندما صعدت الإمبراطورية الروسية (والاتحاد السوفياتي) وتوسعت إلى الجنوب، فرضت موسكو ضغوطاً على طهران واعتبرتها خصماً لها.

^{٢٠} مارك. كاتز "تقييم قمة بوتين - روحاني"، موقع لوب لوغ الأمريكي، ٢٩ آذار/مارس ٢٠١٧، <https://lobelog.com/assessing-the-putin-rou-hani-summit>

وعلى ضوء ذلك، برزت حقبة ما بعد العهد السوفييتي. في هذا الإطار الزمني عرفت العلاقات الثنائية بين البلدين تقلبات حقيقية إلا أنها كانت طفيفة. وليس من الصعب العثور على الأسباب التي تقف خلف هذه التقلبات. ولكن كلاهما كان يعتبر الولايات المتحدة عدوهما الرئيسي.

في حالة إيران، بدأ ذلك كتنهيت إيديولوجي. منذ الثورة الإسلامية اعتبر النظام الثيوقراطي الإيراني الولايات المتحدة "الشیطان الأكبر"، لكنه اتخذ أبعداً جيوسياسية مهمة، حيث سعى آية الله إلى تعزيز مكانته في الشرق الأوسط من خلال السعي إلى زعزعة خصوم الولايات المتحدة العرب السنة، من خلال الاستخدام غير المقيد للإرهاب. وفي عهد الرئيس محمد خاتمي غازلت طهران واشنطن مرتين؛ الأولى كانت بعد انتخاب خاتمي، أما الثانية فكانت بعد أحداث ١١ أيلول/سبتمبر.

أما في حالة روسيا، فتعد مرحلة ما بعد العهد السوفييتي أكثر تعقيداً بقليل لأن هدف السياسة الخارجية الرئيسي الذي وضعه الرئيس بوريس يلتسين، آنذاك، كان تنمية علاقات طيبة مع الولايات المتحدة والقوى الغربية الأخرى من أجل تحويل الاقتصاد وتحديث البلاد. حتى في تلك الفترة، كان الكرملين يتبع سياسة "الصراعات المجمدة" غير الليبرالية في "الخارج القريب" (يقصد بها جمهوريات الاتحاد السوفييتي السابقة)، والتي تهدف إلى التقليل من تأثير الولايات المتحدة في المنطقة. وكانت هذه السياسة أساساً مهماً للتعاون مع إيران.

منذ البداية، كانت النظرة الشاملة للرئيس بوتين مختلفة تماماً عن وجهة نظر يلتسين. مع مرور الوقت، أصبح عدا بوتين للولايات المتحدة موضوعاً رئيسياً لسياسته الخارجية. في الحقيقة، لا يمكن اعتبار هذا العداً أمراً طبيعياً. في الوقت ذاته كان هذا العداً السمة المميزة للسياسة الإيرانية منذ سنة ١٩٧٩. وقبل ذلك ألفت المعارضة الإيرانية، اليسارية والدينية، اللوم على الولايات المتحدة بسبب حكم الشاه، والمملكة المتحدة بسبب الانقلاب ضد حكم مصدق. ولكن في ذلك الوقت لم يكن هناك تاريخ طويل للنزاع بين الولايات المتحدة وإيران أو حتى توترات.

خلال الفترة السوفييتية كانت العلاقات بين موسكو وواشنطن صعبة، ولكن كان العامل الإيديولوجي يخيم عليها إلى حد كبير. وبعد تلك الفترة كانت العلاقات الأمريكية الروسية تجارية بحتة، إن لم تكن ودية. في الحقيقة يمكن القول إن تلك الفترة يمكن أن تتكرر مرة أخرى.

من جانب آخر، أثبتت الثورة الخضراء الفاشلة أن عدداً كبيراً من الإيرانيين كانوا متعبيين من النظام الديني. كما أظهرت معظم استطلاعات الرأي أن الأغلبية في إيران من المحتمل أنهم سوف يرحبون بإقامة علاقة صداقة مع الولايات المتحدة.^{٣١} وإذا أنتج النظام الديني زعيماً ليبرالياً حقيقياً، أو أفسح المجال لحكومة علمانية فإن الولايات المتحدة سوف تتقرب من إيران، وبذلك ستضمحل الجهود الحالية الرامية إلى تعزيز العلاقات الروسية الإيرانية. وستكون الولايات المتحدة قادرة على الحفاظ على علاقات طيبة مع الخليج وسائر الدول العربية السنية وإسرائيل، فضلاً عن تطويرها لعلاقات أوثق مع إيران. وقد تمكنت من تحقيق ذلك من أواخر الأربعينيات حتى تولى الخميني السلطة في طهران. على الجانب الروسي، يتربع الزعيم الاستبدادي فلاديمير بوتين بكل أريحية على عرش السلطة في روسيا. ولكن إذا كانت شعبيته قبل عشر سنوات مرتبطة بالاقتصاد المزدهر الذي كان يوجه دفته، فهي تقوم اليوم على حملة إعلامية شاملة وسياسة خارجية عدوانية، سيجد اقتصاده المتعثراً صعوبة في تحملها. وفي مرحلة ما من المتوقع أن يحدث تغيير كبير في طبيعة السياسة الروسية.

وهذا ما يشير إلى أنه في المستقبل غير البعيد ستقلص أهمية محور موسكو وطهران.^{٣٢} وحتى ذلك الحين ينبغي أن نتوقع المزيد من التعاون بين العاصمتين، فعلى سبيل المثال سيكون من الصعب على رئيس أمريكي جديد الإيقاع بموسكو من أجل مساعدته في مراجعة الاتفاق النووي الإيراني. وبعد ذلك، قد يسأل الخبراء الإستراتيجيون الروس أنفسهم لماذا مكنت موسكو طهران من بناء برنامج نووي وصواريخ باليستية، نظراً لأن صواريخ عماد يمكن أن تصل إلى جنوبي روسيا. ومع تطوير إيران لصواريخ أكثر قدرة، سوف تتمكن إيران من الوصول إلى موسكو وكثير من البلدان الأخرى. وليس هناك ما يدعو إلى توقع أن تنقطع العلاقات التعاونية إلى حد كبير بين البلدين بمجرد اختفاء السياسات المناهضة للولايات المتحدة.

^{٣١} معظم، ولكن ليس كل استطلاعات الرأي تظهر هذا؛ ولكن يفضل كلهم من دون استثناء ربط علاقات أفضل مع أوروبا. لباربرا سلافين، "استطلاع جديد يقول إن الإيرانيين مثل ظريف، يكرهون الولايات المتحدة، مجلة "يو إس نيوز أند وورد ريبورت"، ٣ شباط/فبراير ٢٠١٦ <https://www.usnews.com/news/articles/2016-02-03/new-poll-says-iranians-like-zarif-dislike-us>

^{٣٢} حتى أثناء ذروة تعاونهم في سوريا، كان عدم ثقة إيران في الكرملين واضحاً. من أجل تيسير العمليات العسكرية، سمحت طهران لفترة وجيزة للطائرات الروسية بإطلاق عمليات القصف في سوريا انطلاقاً من القواعد الإيرانية؛ ولكن عندما أعلنت موسكو ذلك، حظرت إيران الطائرات الروسية.